## التكليف النهائي : مادة النظم السياسية المقارنة

* الدبلوم التنفيذي في الادارة الحكومية
  + - * الطالب : سيف خالد برع

## منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟ ناقش .

## مَفهوم معاهدة وستفاليا:

* هي معاهدة مونستر وأوسنابروك أو معاهدة وستفاليا، هي المعاهدة التي تمَّ توقيعها فِي عام 1648، في مدينة مونستر في [**ألمانيا**](https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7/%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/)، ممّا أدى إِلى انتهاء حرب الثلاثين عاماً، كما أنّها الحرب التي بدأت مع الثورة ضد هابسبورغ في **[بوهيميا](https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%8A%D9%83/" \t "_top)**عام 1618، التي كانت بسبب الصّراعات المختلفة، بشأن دستور الإمبراطوريّة الرومانيّة المقدسة، أيضاً نظام الدولة من [**أوروبا**](https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%9F/).  
    
  يعتبر صلح وستفاليا أول اتّفاق دبلوماسيّ في العصور الحديثّة، فقَد أرسى نظاماً جديداً في أوروبا الوسطى مبنياً على مبدأ سيادة الدّول، حيث أصبحت مقررات هذا الصّلح جزءاً من القَوانين الدستوريّة للإمبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة. وغالباً ما تعتبر اتفاقية البرينية الموقعة في سنة 1659، بين كلّ من فرنسا ودولة إسبانيا جزءاً من الاتفاق العام على صلح وستفاليا.

## لمحة عامة عن معاهدة وستفاليا:

* أثناء القيام بدراسة علميّة أخيرة على معاهدة وستفاليا، لقد أبرزت أن معاهدة مونستر وأوسنابروك، التي تعرف باسم معاهدة وستفاليا، حيث أدَّت إلى انتهاء حرب الثلاثين عاماً، حيث قامت المعاهدة على إنهاء العقبات الرئيسيّة أمام السّلام العام في دولة ألمانيا، بعد طموحات فرنسا والسّويد في تغيير الخطط العسكريّة، حيث أردات السويد بأن تقوم بالتعويض لفرنسا عن الأراضي، فقَامت على تعقيد المسائل التي أدت إلى ارتفاع الطموحات الفرديّة من مختلف الأمراء الألمان، أيضاً المفاوضات المنفصلة بين الإسبان والهولنديين، ففي نهاية المطاف، لقد حضر 176 من المفوضين أيضاً الذين يمثّلون 196 من الحكام لمفاوضات السّلام .  
    
    
  فعلى الرّغم من هذه المشاكل، لقد بدأت المحادثات في عام 1643، في مونستر وأوسنابروك، التي قامت بالاستناد على المدينتيّن المحددتيّن للمفاوضات، بموجب معاهدة فرانكو السويديّة من عام 1641، فرنسا ودولة [**إسبانيا**](https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7/%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7/)أيضاً المشاركين الكاثوليكيّين، في مونستر والسّويد أيضاً حلفائهم في أوسنابروك، فعلى الرّغم من أن الإِمبراطور فرديناند الثّالث الذي حكم فترة (1637-1657)، لقد قام بالمفاوضات التي تأخر في البداية، حيث أدت إلى انهيار المنصبة العسكريّة في عام 1645، الذي أدى إلى إجباره على إجراء المناقشات الجّادة في عام 1646، حيث جاءت الحرب بسبب عدم مقدرة فرنسا للقيام بها .

## سَيطرة الكَنيسة:

* إن الضحيّة الخفيّة للحرب كانت هي الكنيسة الكاثوليكيّة، التي اضطرت إلى التراجع بموجب هَذا الصّلح، لَقد كان على الكنيسة الكاثوليكيّة أن تتخلى عن قَرار إعادة أملاك الكنيسة، أيضاً أن تعود إلى الوضع الذي كانت عليه ممتلكاتها في عام 1624، وأن ترى الأمراء مرة أخرى يقَررون عقيدة رعاياهم ومهما يكن من أمر، فإن هذا قد مكّن الكنيسة من إخراج البروتستانتيّة من بوهيميا التي هي موطن إصلاح، لقد قَضى على الإصلاح المضاد والمثال على ذلِك أنه لَم يكن محل نزاع، أن تقيم [**بولندا**](https://e3arabi.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7/%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%86%D8%AF%D8%A7/)المذهب الكاثوليكيّ في السّويد البروتستانتيّة، بضعف ما كان عليه من قوة من قَبل.  
    
    
  وقَد رفض ممثّل البابا في مونستر على أن يوقّع المعاهدة، في يوم 20 نوفمبر من عام 1948، لقد أعلن البابا إنوسنت العاشر (أنها غير ذات قوّة شرعيّة ملزمة ملعونة بغيضة، حيث ليس لها أيّ أثر أو نتيجة على الماضي أو الحاضر أو المستقبل). وقد تجاهلت أوروبا هذا الاحتجاج، مُنذ تلك اللحظة لم تعد البابويّة قوة سياسيّة عظمى، حيث انحط شأن الدين في أوروبا.

## نتائج المعاهدة:

* قد حققت معاهدة وستفاليا الأسس التي قَام عليها القانون الدّولي الحديث، أيضاً المبادئ التي حكمت العلاقات الدوليّة، ما يقارب قرن ونصف من الزمن**ومن أهم ما أحدثته:**
* هيأت الظروف الدوليّة من أجل الاجتماع لبحث مصالحها المشتركة.
* لقد أقرّت المساواة بين الدّول المسيحيّة جميعاً كاثوليك وبروستنت وقامت بإسقاط سلطة البابا.
* لقد أحلّت نظام السفارات المستديمة محل السفارات المؤقتة، حيث ساعد على قيام حركات الدّول.
* لقد أَخذت المعاهدة بمبدأ أو فكرة التوازن الدّولي كعامل أساسي؛ للحفاظ على السِّلم في دول أوروبا.
* لقد فتحت الباب لتدوين القَواعد القانونيّة.
* **على إثر سنوات طوال من الحروب الدينية في أوربا بين أبناء الكنيستين الكاثوليكية والبروتستانتية اجتمع كبار قادة القارة فى وستفاليا عام 1648 حيث أقروا جملة مبادئ اتفقوا على أن تحكم العلاقات الدولية، آملين أن تحقق هذه المبادئ الاستقرار في العلاقات الدولية وأن يحول تطبيقها دون اندلاع الحروب الدينية من جديد، بكل ما جرته هذه الحروب على القارة من ويلات وصراعات دامية وأحقاد مستعرة، وكان أبرز هذه المبادئ ثلاثة هي:**
* **مبدأ الولاء القومي:**١-
* **والذي قصد به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية (للقوم) وليس للكنيسة، وأن تكون علاقة الفرد بالكنيسة علاقة خاصة كعلاقته بربه، وعليه فيتعين الفصل بين الجانب العقائدي وأمور السياسة. وبالتالي يعني هذا المبدأ تأكيد فكرة العلمانية القائمة على الفصل التام بين الدين والدولة، واعتبر المؤتمرون في وستفاليا أن من شأن هذا الفصل الحيلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجددا.**
* **٢ مبدأ السيادة :**  
  **ويعني سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأية قرارات خارجية إلا بإرادتها، وعليه فإن الدولة سيدة قرارها، والدولة سيدة في دارها (أي إقليمها الذي هو وعاء سيادتها)، وإقليم الدولة هو النطاق الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها. وهكذا تقوم العلاقات الدولية على جمع من دول تتمسك كل منها بسيادتها فتفرد باتخاذ قراراتها في الداخل وترفض**
* **الخضوع لأية قوة خارجية إلا بإرادتها، وعليه تتأكد فكرة أن البيئة الدولية هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكافة الوسائل (دون أية قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلي القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب. إن كل دولة في البيئة الدولية تسعى إلي تحقيق مصالحها في ضوء قوتها، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهداف طوح تتناسب طرديا مع حجم قوتها (قوة قطبية “عظمى” أو قوة درجة ثانية”كبرى” أو قوة درجة ثالثة “صغرى”)، فأهداف الدولة العظمى تتضاءل إلى جانبها بطبيعة الحال أهداف الدولة الصغرى … وهكذا**
* **.3) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:**
* **ويرتبط هذا المبدأ بسابقه ويؤكد عليه وهو يعني حق كل دول في اختيار كافة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحياتية … إلخ،بحرية تامة ودونما تدخل من جانب أي قوى خارجية، وقد ارتبطت العلاقات الدولية بهذا المبدأ لحقب طويلة ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة منذ نشأتها في عام 1945.**  
  **وهكذا فقد أراد المؤتمرون في وستفاليا من خلال هذه المبادئ أن يرسوا بيئة دولية تستمد استقرارها من المبادئ الثلاثة، وتقوم على علاقات بين دول قومية ذات سيادة ترفض التدخل في شئونها الداخلية، وتسعى بكل السبل إلى تحقيق مصلحتها القومية**
* **مفهوم الشرعية(شرعية النظام السياسي) حسب راي العالم ماكس ويبر .**
* يثير المفهوم قدراً واضحا جليا من الاختلاف والالتباس بين المفكرين والباحثين المتخصصين. فالشرعية مشكلة مربكة عند الجميع عدا المنظرين الذين يرون السلطة في اعتمادها على القوة اعتمادا أساسياً. فالخلاف بين المفكرين والباحثين لا يعكس اختلافا حول مضمون المفهوم بقدر ما يعكس اختلاف توجهاتهم حول الهدف من دراسة الشرعية. فهي تكمن في المصدر، والمصدر يجب أن يعد شرعياً. تغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المجتمع وأفراده يرتبط بعوامل وأسباب كثيرة منها: الاجتماعي، الديني، الاقتصادي، الفلسفي القيمي. إن التباين في ثقافة كل مجتمع عن الآخر يحتم تباعا التباين في أسس ومصادر قيام السلطة وكيفية فهم الجماعة لها ولوظائفها. فالثقافة السياسية الاجتماعية هي الأساس لمفهوم السلطة ولمصدرها وبالتالي لشرعيتها.
* **الشرعية وماكس فيبر**
* يعود الباحثون والمهتمون المتخصصون في مسألة الشرعية ومصادرها إلى ماكس فيبر، الذي ميّز بين ثلاثة نماذج للسلطة تعتمد على تصورات مختلفة للشرعية ومصادرها:
* التراث والتقاليد.
* الزعامة الملهمة الكاريزماتية.
* العقلانية القانونية.
* **السلطة التقليدية**
* تقوم السلطة التقليدية مستمدة شرعيتها في المجتمعات على أساس الاعتقاد في مبلغ القوة وقدسية العادات والأعراف السائدة. ويرتبط هذا النمط بالمجتمعات الشرقية، في حين عرفته أوروبا في العصور الوسطى (الإقطاع).**إن**المعتقدات التي سادت منذ زمن طويل وشكلت قواعد أضفت الشرعية على الحكام التقليديين وعززت هيمنتهم وتميز مكانتهم. يكون للقائد أو الزعيم في ظل هذا النمط من السلطة، شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد. ويدين له كل أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء. تقترن الشرعية بالمكانة التي يحتلها أولئك الذين يشغلون المراكز الاجتماعية الممثلة للسلطة التقليدية. ويعتمد الزعيم أو القائد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، وتعبر أوامره هذه على رغبات شخصية للقائد أو الزعيم. تتسم بالطابع التحكمي وإن بقي ذلك في إطار وحدود التقاليد والعادات المقبولة. ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم لاحترامهم للمكانة التقليدية/قبولهم وقناعتهم بشرعية الذين يمارسون السلطة التقليدية.**و**يندرج في إطار هذا النمط ثلاثة أنماط فرعية:
* النمط الأبوي.
* النمط الرعوي القبلي العشائري.
* النمط الإقطاعي.
* **الأبوي:**
* يسود في المجتمعات التقليدية البدائية.
* سيادة منطق الأب في التعامل مع الأبناء (السلطة المطلقة).
* حق الأمر والنهي دون مراجع، والطاعة والالتزام من دون مناقشة.
* العلاقة بين القائد والمجتمع علاقة شخصية مباشرة.
* لا وجود لأيّ أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.
  + **الرعوي القبلي العشائري:**
* تأخذ العلاقة بين القائد وأفراد المجتمع طابع سلطة شيخ القبيلة أو زعيمها.
* تنسج هذه العلاقة عبر شبكة معقدة بين البيروقراطيين الموالين للقائد.
* يعتمد في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين.
* يحتكر الزعيم وإدارته الثروة في المجتمع، وكذا يوزع المكانات.
  + - * **الإقطاعي:**
* هو النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا في المرحلة الإقطاعية.
  + **السلطة الملهمة (الكاريزما)**
  + الكاريزما مصدر مهم للشرعية في المجتمعات غير القائمة على أسس تامة من العقلانية. تلك التي تقوم على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مرتبطة بزعيم بطل مهاب ملهم تاريخي وصاحب رسالة. يملك هذا الزعيم البطل فضائل وصفات يعدها أعضاء المجتمع خارقة. يُقْرَن وجوده في كثير من الأحيان (هكذا يراد) بمساندة قوة عليا غيبية أو إلهية (مبعوث العناية الربانية). ارتبط هذا النمط في المجتمعات الحديثة ببعض القادة السياسيين أو الوطنيين سواء كانوا من قادة الدول أو زعماء الأحزاب السياسية: عبد الناصر، ماو تسي تونغ، هو تشي منه، ديغول، عرفات، بن غوريون، بيجن، لينين، ستالين، تشرتشل، أحمد ياسين وآخرين.
  + أساس شرعية السلطة في هذا النمط إيمان واعتقاد الجماهير بالقائد، وإيمانه بنفسه وخصاله وسماته الفريدة. لذا، ترتبط السلطة ارتباطا وثيقا بشخص القائد الذي لا يتقيد بأيّ قواعد أو ضوابط قانونية حديثة أو عرقية متوارثة. ويعتمد القائد على التأثير العاطفي في الجماهير، ويتصرف وكأنه الوحيد القادر على تقرير مصير المجتمع وتجسيد أهدافه واجتراح المعجزات. شرعية السلطة والنظام السياسي مرتبطة بالانجازات والأعمال الباهرة للزعيم، إذ أن إخفاقه يؤدي لزعزعة ثقة المجتمع به ويخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم الصراع السياسي على صعيد النظام.
  + **السلطة العقلانية–القانونية**
  + يقوم هذا النمط من السلطة على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد في قواعد ومعايير قانونية موضوعية غير شخصية. يُعطى القابضون على السلطة الحق في إصدار الأوامر بهدف إتباعها والمحافظة عليها وذلك من خلال القاعدة القانونية. وعليه فطاعة أفراد المجتمع لهذه الأوامر تقوم على إيمانهم بالإجراءات والقواعد الملائمة التي تحظى بقبول الحكام والمحكومين معاً. السلطة والنظام السياسي في ظل السلطة العقلانية-القانونية يستمدان شرعيتهما من القواعد الدستورية والقانونية. البيروقراطية وهيكلها الإداري تجسدان هنا السلطة الشرعية العقلانية
  + ما تأثير العولمة في مصادر شرعية النظام السياسي للدول ؟
* يرتبط المظهر السياسي للعولمة بالمظهر الثقافي وبغيره مما هو سائد في حياة الإنسان ككل، كما يشمل الحياة السياسية في بلدان القوى الكبرى وفي سائر بلدان العالم الأخرى، يشمل الأوضاع السياسية في بلدان القوى المهيمنة من حيث السياسة الداخلية والخارجية التي تنتهجها والتوجّهات والمبادئ التي تقوم عليها تلك السياسة، أما من حيث دول العالم الأخرى وشعوبها فيشمل أساليب ووسائل نقل وتوصيل سياسة القوى العظمى إليها، هذه السياسة التي ارتبطت بالتوجه الليبرالي وتمثلت في النهج الليبرالي الديمقراطي القائم على الحرية السياسية في الرأي والتعبير والاقتراع المباشر والتعددية الحزبية والتداول على السلطة وغيرها، وهي مبادئ مستمدة من مبادئ النظام الاقتصادي الفيزيوقراطي الطبيعي، الذي يبني الاقتصاد على قوانين الطبيعة البشرية وعلى رأسها قانون الحرية في الإنتاج والمنافسة، وفي السوق وما فيه من عرض وطلب وفي التبادل، وتطور الحياة الاقتصادية بفعل توجهها الحر أدّى إلى التمسك بمبدأ الحرية في الحياة السياسية وفي نظام الحكم وفي إدارة شؤون المجتمع بعيدا عن التوجيه السياسي من الدولة أو من الأخلاق أو من الدين أو من أيّ مصدر آخر، وارتبطت الحياة السياسية في البلدان المتقدمة وفي البلدان التي تسير في اتجاهها بالديمقراطية، وحشد لها أنصارها في الغرب وفي الولايات المتحدة الأمريكية المزيد من التأييد والمزيد من التكثيف في دعمها، خاصة في وجه النظم السياسية المناوئة لها وفي نظريات وفلسفات هذه النظم السياسية، وازداد الدعم وتكثّف التأييد بعد سقوط المنظومة الاشتراكية وانهيار الاتحاد السوفييتي، واختيار العديد من البلدان في إفريقيا وآسيا وفي أوربا الشرقية - وكان تنظيمها الاقتصادي اشتراكيا يطمح في الوصول إلى الشيوعية وكانت سياستها تقوم دور الدولة الأحادي ذات الحزب الواحد – الليبرالية السياسية، وبعد هذا الاختيار عرفت تحولات بارزة في حياتها السياسية والاقتصادية، الأمر الذي جعل التمسك بالديمقراطية يقوى ويشتد، وبما أنّ السياسة كفكر نظري هي وراء أي عمل وفي أي مستوى يهمّ توجه العولمة في الدول الكبرى أو في غيرها، ولكونها ممارسة فهي ترتبط بكل ما هو عملي له صلة بتنظيم حياة الفرد والجماعة داخل المجتمع، فمن منطلق الديمقراطية كآلية لضبط الحياة السياسية في الدول، فإنّ التوجه السياسي نحو العولمة دعّم العمل من أجل توسيع دائرة الحريات السياسية، والخروج من النظم والثقافات العبودية والاستبدادية إلى التحرر التام، وتكريس الحرية الفردية وإطلاق مواهبها وتحريرها من كل ما يُعيقها، لتنطلق نحو الإنتاج والإبداع والتحضر، كما دعّم فكرة أنّ العولمة حتمية سياسية محايدة لا ترتبط بأيّة إيديولوجية غربية أو شرقية، مهامها تمكين دول العالم وشعوبها من تحقيق الاندماج والتكامل والتوحّد والتكتل في سبيل مجتمع إنساني غير مفرّق، ولا تحكمه ظاهرة اختلاف الألوان والأجناس واللغات والثقافات والجغرافيا وغيرها، وهذا في غياب المنظور
* الإيديولوجي الإمبريالي الذي يقول بعظمة الرأسمالية وتفوّقها المادي التكنولوجي الذي صنع الاستعمار بمختلف أشكاله بدعوى تعمير البلدان وتحرير الشعوب ونقل الحضارة والمدنية، ففي المرحلة الراهنة تجاوزت الشعوب مرحلة الاستعمار، وأصبح من حق أيّة دولة الاستفادة من منتجات التقدم العلمي والتقني ومن التحولات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الجارية في الدول الكبرى الني تفرض نموذجها السياسي على كل شعوب العالم، وتعاقب كل من يعارض هذا النموذج أو يخرج عنه، فالعولمة السياسية تخص كل الجوانب المتعلقة بالنظام السياسي العالمي الذي يعكس النموذج السياسي الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الغرب الأوربي، ويعكس وسائل ومناهج تعميمه بالإضافة إلى تجاوب شعوب العالم معه وأثره عليها، ومن آثار العولمة في بعدها السياسي تقليص وانحسار دور الدولة الوطنية والقومية ناهيك عما سببته من حروب لم تعد على شعوب العالم إلاّ بالخراب والدمار. \* إنّ النظام السياسي العالمي الذي تفرضه العولمة يرتبط بمبادئ وقيّم الليبرالية السياسية، وبالديمقراطية كآلية في تنظيم علاقة الحاكم بالمحكوم، وفي إدارة دواليب السياسة والحكم والسلطة في الدولة الحديثة والمعاصرة، ويمثل التنظيم السياسي الليبرالي في مبادئه وفلسفته وفي آلياته وممارساته الذي يحكم دول المركز وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل على تعميمه على مختلف بلدان العالم، خاصة في عصر الاستقطاب لإيقاف المد الاشتراكي والشيوعي الذي كان يغزو العالم وينتشر ويشكل خطرا على الرأسمالية، ويؤدي إلى انحسارها وإلى التضييق عليها، يمثل هذا التنظيم وسياسته وفلسفته المنفذ الأول والأساسي للعولمة من الغرب الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية نحو لعالم أجمع، وفي جو الاستقطاب الثنائي انقسم الأطراف إلى مؤيد لليمين الرأسمالي وإلى مؤيد لليسار الاشتراكي وإلى مؤيد للحياد، هذا الأخير لا الانحياز إلى الغرب يُغنيه ولا الانحياز إلى الشرق يغنيه عن التخلص من التخلف والانحطاط، ويدفع عنه الظلم ويمكنه من عوامل النهضة والتنمية، لكن رغم ذلك فدول العالم في تبعية سياسية واقتصادية لغير ها، بعضها للغرب وبعضها للشرق، لأنّ ذلك حتمية وضرورة لا مفرّ منها سواء كانت التبعية للغرب أو للشرق